

باطل في جميع المحرمين في مثلها شئت ولو قال بصحها كالتب لخطأ من كراهه لأن
شهرين دستور في سوروم الزن بطلاق فلم يفتق الكفاية ثم من غير أن
طلقت واحدة وكذا لو امر بان كتب لخطأ باقراره كان اقرارا وان لم يكتب وكذا
البيع وسائر الأفعال بروعي الملتقط السم قدي رجل جعل امرأته بيداً فماتت
للزوج أنت على حرام أو أنت ميتي باين أو أنت على حرام وكذا بطلاق ولو قالت حرام
يفعل على هو باطن ولو قالت أنا حرام ولم يفعل عليك فهو باطن والاصح ان كل شيء يكون
من الزوج طلاقاً فيما يقول إذا سلطت المرأة فأجابها وإذا دفعت المرأة على نفسها بعد
إحصاء الطلاق بعد جمعها الطلاق فكذلك المرأة لو قالت لزوجي طلقني فقال الزوج أنت
حرام أو أنت باين كان طلاقاً فإذا قالت للمرأة منكر بعد إحصاء الطلاق في يدك يكون
طلاقاً ما بينها ولو قالت لزوجي طلقني فقال لها الحجة عليك وقال لم أوجه الطلاق كان
مصححاً ولا يقع الطلاق فإذا قالت للمرأة بعد إحصاء الطلاق مفوض إليها الحقة في طلق
لا تطلق منقطع صدر الإسلام إذا قال الرجل لزوجتي امرأة فإذا فعلت ذلك فامرأته
بيداً فزوجها الوكيل امرأته ولم تسترط بما ذكره كان الأمر بيداً ولو قال لزوجتي امرأة
واسترط على أني إذا تزوجت فامرأته فزوجها امرأته لم يكن الأمر بيداً إلا أن يشترط
الوكيل لأن الزوج مفوض للأمير واليه وما اشترط بنفسه بخلاف الأول ولو وكلت رجلاً بالبيع
فشرط الوكيل على الزوج أنه إذا تزوجها يكون الأمر بيداً ما أمرك بيدك إلى عشرة أيام
الأمر بيداً إلى عشرة أيام بالساعة لأن الأمر محقق التوقيت كما كانت كلمة إلى بمعنى يوم
الأمر معنى الثانية ولو تزوجت من غير أن يصير الأمر بيداً بعد عشرة أيام صحت نيته بيده وبن شارة
لأنه نوى ما يجعل لفظه إلا أنه خلاص الظاهر فلا يصدق قضاء من هو في فاضلها ليس
لها حتى أن يجبر الزوج حتى يجعل امرأته بيداً كما سمعت من القاضي الكاشغري في ذلك
طلاق والرجل لا يجبر على الطلاق في خذلانه إذا قالت أكذبكم فذلك طلاق أكذبكم
وإن لم يتزوج فاحترامه فإن قالت نوبت الطلاق بغيره وإن قالت نوبت بغيره
أمرك بيدك في تزوجت بصير الأمر بيداً في يوم واحد لقوله الله على صوم في حرمي من لم يخ
يشئت أمرك بيدك لغير المذلول على أني متى جمعت عليك من غير أن تطلق نفسك
عن مجازاً شهرين قبل لا تطلق لأن الغيب عنك قبل البين ولا يصح لأن الغيب إنما يصح في الكلام

مطلوب

حل

جعل امرأته بيداً لغيره لم يخبر في أنه طلق المرأة المفوض إليها طلاقاً بايناً أو رجعت
أو خلعها لا يخج الأمر من يداً بخلافه إذا جعل امرأته بايناً قال لا امرأته امرأته
م طلقها بعد نطقه واحدة باينته خرج الأمر عن يده ولو طلقها رجعت لا يخج الأمر
عن يده في فموت صدر الإسلام المعروف بسرخ يشئت في الذخيرة إذا قال للمرأة
إذا تزوجت عليك فامرئتك للمرأة بيدك ثم خلعها أو طلقها بايناً ثم تزوج امرأته أخرى
لا يصير امرأته بيداً وإذا قال تزوجت امرأة فامرأته بيدك ولم يفعل عليك في طلقها
بايناً ثم تزوج امرأته بصير امرأته بيداً ولو قال ان تزوجت عليك من ذلك الخلع فامرئتك
بيدك أو امرأته بيدك ثم تزوجت بعد الإباحة ثم تزوجت أخرى لا يصير امرأته بيداً وكذلك
إذا قال للمرأة ان تزوجت عليك فامرئتك امرأته أو ما دمت في كفاي فامرئتك
قال لرجل قال للمرأة اني أمرك بيدك لا يصير الأمر بيداً ما فعل المأمور به إذا كان من
امرأة مفوض ولو قال قال لها ان امرأته بيداً بصير الأمر بيداً قبل الإخبار إذا جعل
امرأته بيداً أو بيد اجنبي وقيلت بي أو قبل لا يجنب ثم ردت الأمر ورتد الاجنبي
لا يبطن الأمر لأن من ذلك سئل اللام دفع لزاماً والمستلمة مردية عن الصحابة في طلاق
الوفات السعدية لصاحب الحيط وفي فضول السنن وشيخ بوذرجمية المسند وفرد
فيل ذكر أنه تزوج بالرد ووجه التوفيق بينهما أن الأمر باليد يرتد بالرد عند المفوض
إياه بعد ذلك فلا يرتد بالرد قال نظير من ذلك ذكره في المحيطان الأقرار يرتد بالرد
قبل التصدق وبعده لا يخبر يشئت أمرك بيدك على أني اني عشت عندك شهرين
تطلقين نفسك فمات شهرين الأبوا وحضر في اليوم الأخير فبعت المرأة نفسها حتى مضى
شهرين ثم طلقت نفسها قال مولانا الفقيهان لانيه وذكره في حان أن كان الزوج على
بجان المرأة ولم ينسب إليها لغيره وان لم يجمع ولا في الحان ولو توارى الزوج في
البلدة حتى مضى شهران بصير الأمر بيداً هو الفقيه ولو كانت الغيب من جانبها لا يصير
الأمر بيداً وفي النصاب جعل امرأته بيداً متى غاب عن مجاز الخلع الرجوع من
كونه مجازاً إلى الرستاق وقال ان عشت عن كورة مجازاً وقال بالقرينة ترجم وقت
غائب مستوم أن شهرين بصير الأمر بيداً ولا يشك أن لم يذكر كورة ولا شهرين كورة
بما من مجازاً اسم الولاية أم الغيب أكثر المشايخ على أنها اسم الغيب وفي فتاوى صاحب